

## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٨٤ لسنة ٢٠١٧

صادر بتاريخ ٢٠١٧/٧/٤

فى شأن القواعد المنظمة لتداول وتنظيم استخدام أسطوانات البوتاجاز

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتعديلاته ؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والقياس والكيل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١ فى شأن القواعد المنظمة لتداول المواد

البتروولية وتنظيم استخدام غاز البوتاجاز ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١١ الخاص بإصدار لائحة استرشادية

ببعض التدابير لمخالفات مستودعات أسطوانات غاز البوتاجاز ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ٢٠١٣ فى شأن ضوابط توصيل أسطوانات

البوتاجاز للمستهلك ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠١٣ فى شأن تفويض السادة المحافظين

فى بعض ضوابط توصيل أسطوانات البوتاجاز للمستهلك ؛

### قرر:

مادة ١ - على أصحاب ومديرى محطات التعبئة ومستودعات البوتاجاز

سواء من قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص إمساك دفتر (٢١) بترول معتمد

(وفقاً للنموذج المرافق لهذا القرار) وعلى محطات التعبئة قيد تاريخ وكميات الغاز الصب

الواردة لهم وكميات أسطوانات البوتاجاز بنوعيتها المنصرفة منهم للمستودعات وعلى المستودعات

قيد تاريخ وكميات أسطوانات البوتاجاز بنوعيتها الواردة لهم والمنصرفة منهم .

**مادة ٢ -** يحظر استخدام أسطوانات غاز البوتاجاز «سعة ١٢,٥ كيلو جرام» فى غير الأغراض المنزلية .

**مادة ٣ -** يحظر على أصحاب المقاهى والمحلات العامة والمطاعم ومزارع الدواجن والصيدليات ومعامل التحاليل والمدارس والكليات والمستشفيات والأقسام الملحقه بغرف المرضى والأقسام الداخلية وكافة الأنشطة الأخرى استخدام أسطوانات البوتاجاز التجارية سعة ٢٥ كيلو جراماً فى المناطق المزودة بالغاز الطبيعى .

**مادة ٤ -** يحظر على أصحاب قمائن الطوب والمسابك بكافة أنواعها ومصانع الزجاج حيازة أو استخدام أسطوانات بنوعيتها كوقود للتشغيل .

**مادة ٥ -** يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية أو مديريات التموين المختصة بالمحافظات التعامل فى أسطوانات الغاز المعبأ «البوتاجاز» المخصصة للأغراض المنزلية أو التجارية سواء بالبيع أو التوزيع أو النقل أو التوصيل للمنازل أو المحال العامة .

**مادة ٦ -** يحظر على أصحاب ومديرى محطات تعبئة البوتاجاز التباطؤ فى عملية تعبئة الأسطوانات بدون عذر مقبول ، كما يحظر عليهم التلاعب فى الأوزان المقررة لأسطوانات البوتاجاز بنوعيتها .

وفى جميع الأحوال لا يجوز بغير ترخيص من وزير التموين والتجارة الداخلية أو من المحافظ المختص إلغاء أو إيقاف أو تعديل نشاط محطات التعبئة أو مستودعات البوتاجاز .

**مادة ٧ -** يحظر على محطات التعبئة توزيع أو تسليم أى أسطوانات معبأة لمستودعات البوتاجاز أو المتعهدين المربوطين على المحطة أو غيرهم إلا لمن تم اعتمادهم من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة وبالتنسيق مع شركة الغازات البترولية ، وعلى أن تقوم محطات التعبئة بإخطار شركة الغازات البترولية برصيد الغاز المتبقى بصفة شهرية - إن وجد - .

**مادة ٨ -** تتولى مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة بالتنسيق مع شركة الغازات البترولية (بتروجاس) توزيع الحصص المقررة من غاز البوتاجاز على المستودعات الكائنة بدائرة المحافظة بعد اعتمادها من المحافظ المختص طبقاً للكثافة السكانية وبمراعاة التعاقدات المبرمة بين أصحاب تلك المستودعات وشركة الغازات البترولية بتروجاس .

**مادة ٩ -** يتولى المحافظون كل فى دائرة اختصاصه اتخاذ التدابير اللازمة حيال أصحاب مستودعات ومحطات تعبئة أسطوانات البوتاجاز والمسئولون عن إدارتها وكافة المنشآت البترولية بهدف التيسير على المواطنين بمراعاة ظروف كل محافظة .

**مادة ١٠ -** تلتزم كل المستودعات وشركات التوزيع ومراكز القطاع العام والخاص وشباب الخريجين بتوصيل أسطوانات غاز البوتاجاز للمستهلك (لمن يرغب) وفقاً للتعليمات التالية :

١ - الإعلان ويخط واضح على واجهة المستودع عن اسم صاحب المستودع ، المدير المسئول ، أسماء الموزعين (موضحاً قرين اسم كل منهم رقم مسلسل شخصى له بالمستودع) .

٢ - الإعلان ويخط واضح على واجهة المستودع عن رقم التليفون المخصص لتلقى الطلبات من المستهلكين للأسطوانات منزلى - تجارى لتوصيلها للمستهلك بمحل إقامته أو عمله .

٣ - إمساك سجل نموذج (٢٢) بترول «معتمد» من مديرية التموين وفق النموذج المرفق بالقرار ، لتنظيم وتسجيل طلبات المواطنين وتوصيلها لهم .

٤ - كتابة السعر المحدد لتوصيل أسطوانة البوتاجاز «منزلى - تجارى» للمستهلك وذلك على واجهة المستودع ويلتزم الموزع بالتوصيل بسعر يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ جنيهاً للأسطوانة المنزلية طبقاً للجدول التالى :

المبلغ (بالجنيه)	المسافة
٣	حتى ٥ كيلو مترات
٥	أكثر من ٥ كيلو مترات

ومن ٥ إلى ١٠ جنيهاً للأسطوانة التجارية طبقاً للمسافات وذلك نظير خدمة التوصيل . ويتولى السادة المحافظون كل فى دائرة المحافظة تنظيم تداول سلعة البوتاجاز فى ضوء أحكام هذا القرار مع مراعاة التوزيع الجغرافى للمستودعات .

٥ - يلتزم كل موزع تابع للمستودع بأن يحمل كارنيه موضحاً به اسمه ، المستودع التابع له ، رقمه بالمستودع .

٦ - يلتزم كل موزع بتسليم فاتورة الأسطوانة المعبأة للمستهلك موضحاً بها «اسم المستهلك وعنوانه، تاريخ التسليم» ويحتفظ الموزع بكعب الفاتورة عليها توقيع المستلم والتاريخ وتسلم للمستودع للمراجعة وتقديمها عند طلب الجهات التموينية .

**مادة ١١ -** يلتزم المستودع بتلبية طلب العميل (المستهلك) وتوصيل الأسطوانة لمحل طلبه وذلك فى موعد أقصاه ٤٨ ساعة مالم تكن هناك أسباب قهرية للتأخير وبإخطارات رسمية تعتمد عليها مديرية التموين المختصة ، وكذا إمساك نموذج سجل (٢٢) بترول معتمد من مديرية التموين المختصة لتنظيم وتسجيل طلبات المواطنين وتوصيلها لهم ، وفى حالة المخالفة يتم خصم نسبة (٢٥٪) من حصة المستودع لمدة شهر وفى حالة التكرار يتم خصم (٥٠٪) من الحصة لمدة شهرين .

**مادة ١٢ -** يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة بالمادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وبالمادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

ومع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية والإدارية تتبع الإجراءات والتدابير الآتية :

١ - فى حالة مخالفة محطات التعبئة لأوزان الأسطوانات للمعدل المصرح به يتم تحصيل قيمة الفروق مقدراً على الحصة اليومية بالسعر الحر للغاز وقت تحرير المخالفة .

٢ - فى حالة مخالفة نص المادة (٧) من هذا القرار بشأن الغاز المتبقى يتم تحصيل فروق الغاز التى تم التصرف فيه مقدراً بالسعر الحر للغاز وقت تحرير المخالفة .

٣ - فى حالة بيع أسطوانات الغاز بأزيد من السعر الرسمى المقرر لذلك ٣٠ جنيهاً للأسطوانات البوتاجاز سعة (١٢,٥ كيلو جرام) أو ٦٠ جنيهاً للأسطوانة سعة (٢٥ كيلو جراماً) يتم تحصيل قيمة الزيادة على كامل الحصة وعند تكرار المخالفة يوقف صرف الحصة لمدة شهر وفى حالة العود تضاعف مدة الوقف مع الإنذار بالغلاق .

٤ - فى حالة التصرف فى جزء من حصة المستودع أو الامتناع عن بيع أسطوانات الغاز للجمهور أو عدم احتفاظ المستودع بسجل (٢١) بترول أو سجل التفتيش أو التلاعب فى البيانات المدونة به يوقف صرف حصة المستودع لمدة شهرين وتضاعف المدة فى حالة تكرار المخالفة مع الإنذار بالغلق .

٥ - فى حالة التصرف فى حصة المستودع أو بيع البون الخاص بالحصة أمام محطة التعبئة يوقف صرف حصة المستودع لمدة ثلاثة أشهر وتضاعف المدة فى حالة تكرار المخالفة مع الإنذار بالغلق .

وفى جميع الأحوال تلتزم الهيئة المصرية العامة للبتترول حال ارتكاب المخالفة بتحصيل فروق الأسعار المستحقة من المخالف لصالح الموازنة العامة للدولة .

**مادة ١٣ -** على مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة إسناد حصة المستودع المخالف الموقوفة بأحد التدابير السابقة إلى أقرب مستودع أسطوانات غاز البوتاجاز على أن تكون أولية الإسناد إلى الشركة المصرية لنقل وتوزيع الغاز (بوتاجاسكو) وعليها مراعاة عدم الإسناد لمستودع تابع لذات مالك المستودع المخالف أو فرعاً له .  
ويتم عرض حالات المحافظات أو المناطق ذات المستودع الواحد على المحافظ المختص كل على حدة لتقرير ما يتناسب وظروفها .

**مادة ١٤ -** تنتهى مسئولية مالك المستودع أو مديره المسئول بانتقال حيازة جزء من حصة أسطوانات غاز البوتاجاز إلى موزع أو أكثر متى كانت المخالفة لاحقة لمستند نقل الحيازة إذا كان من غير تابعيه المباشرين أو من العاملين بالمستودع .

**مادة ١٥ -** يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ويُغى كل ما يخالف ذلك .

وزير التموين والتجارة الداخلية

الدكتور/ على المصيلحى



